يعني لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد
لجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل اطيب
مع جمودهما والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا
في الصحيح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التثنية
فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا
وباعتبار زيادة الطيب في بسرا كانه قيل هذا زاد طيبه
بسرا على طيبه رطبا وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في
العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم
ان يلي كل منهما متعلقه فالبسر تعلقه بالمفضل وهو هذا
باعتبار اضماره في اطيب والمضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم
فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية تعلقت
بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه وتقع الحال
مصدرا سماعا اذا سماع او وقوع سماع كاتيته ركضا
اي راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم السماع
ولا تتقدم الحال العامل المعنوي وذا الحال المجرور بتنصبهما
اذا كانت شيا من الاشيا الا لو كانت ظرفا ولكن لو كانت والجار
والمجرور داخل في الظرف وهذه العبارة لا تخلو عن خلل اما اولا
فلان الظرف الاستثنا متعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال
الظرفي على المجرور ولم يذهب اليه احد وانما ذهب البعض
الى جواز تقديمها مطلقا على المجرور عن الجر بصرف ظرفا الى
الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون يختار
المصنف مذهب البعض المذكور سهو فالاستثنا مصروفا الى الاول
محققا انه لا يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوي كل
جامد

جامد ضمن المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم تقدم الحال
الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع وانما الخلاف في
تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا
وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في
الدار والحال الظرف على العامل مثله جوزه ابن الدهان وتتقدم
الحال جوازا اذا اما اي صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور
واضاف ذا الى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وحق اي
ذو الحال الفاعل او المفعول به او كلاهما لفظا او معنى ويفرق ذو
الحال غالبا في غالب الازمان او الحال او تعريفا غالبا لانه
محكوم عليه في المعنى فالتعريف اصل فيه ويجب تقديم الحال على
صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال
المنصوب ثم قدمت في ساير المواضع طردا للباب فان اختصت
بوصف او غيره لم يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة وتكون
الحال جملة خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية
غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها لزم وجود رابط
وهو الضمير او الواو مع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير
وحده لو كانت اسمية او الواو او كليهما سوى المضارع المثبت لابد
من تقدير مع فاعله لكونه استثنا من الجملة فانه اي المضارع المثبت
يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم
الفاعل المستغني عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد
ظاهرا او مقدرا لنقربه قد الى الحال ولزم ان تقدر قد في بعض المواضع والاولى لاستلزام
الثاني زيادة وحذفا وجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيل الشيء بعض

Copyright © King Saud University